

خلال افتتاحه معرض الفروض الدراسية الثالث

ذياب: المعارض الإرشادية هدفها توجيه الطلبة لاتخاذ قرارهم في تحديد مستقبلهم



ذياب في جولة داخل المعرض



د. عبدالرحيم ذياب يفتتح المعرض

تحت رعاية وحضور عميد شؤون الطلبة د.عبدالرحيم ذياب نظمت إدارة الإرشاد الأكاديمي معرض الفروض الدراسية الثالث بالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة، وذلك خلال يومي 7-8/7/2013 بالصالة الرياضية بالحرم الجامعي بكيفان.

وفي هذا الصدد أكد عميد شؤون الطلبة د.عبدالرحيم ذياب أن العمادة حرصت كل الحرص على توجيه والإرشاد لابنائها خريجي الثانوية العامة وذلك من خلال إقامة المعارض الإرشادية لتوجيه الطلبة لاتخاذ قرارهم في اختيار التخصص وتحديد مستقبلهم الذي يميل إلى الطالب مبيناً أن القرار هو قرار الطالب

وليس والدية أو أصدقائه. وأضاف ذياب أن هذه ليست المرة الأولى التي تنظمها العمادة متمثلة بإدارة الإرشاد الأكاديمي وبالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة فرع الجامعة وبحضور مؤسسات التعليم العالي وكافة كليات الجامعة وإداراتها كما أنه لأول مرة تتعاون العمادة مع الإدارة العامة للإطفاء والحرس الوطني بتواجدهم في المعرض وذلك لإعطاء مساحة واسعة ولابنائنا الطلبة في اختيار التخصص الأنسب إليهم. وبين أن هناك عدة أنشطة لعمادة شؤون الطلبة منها الزيارات الميدانية إلى المدراس الثانوية وذلك لإقامة لقاءات تنويرية للطلبة الخريجين من

الثانوية العامة. وتضمن دور القائمين على هذا المعرض وجهودهم في انجاحه، ولالاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة على رعايته للمعرض الثالث للفروض الدراسية. من جانبه، قال مدير إدارة الإرشاد الأكاديمي د.عيسى الظفيري أن معرض الفروض الدراسية ينظم للسنة الثالثة على التوالي، مشيراً إلى أن الإضافة الجديدة لهذا العام هو جمع كافة مؤسسات التعليم العالي لكي يصبح ملقكي لكل الفروض الدراسية للطلبة والطلالبات خريجي الثانوية العامة. وبتنظيم إدارة الإرشاد الأكاديمي

على تنظيمه في كل عام بهدف تعريف الطلبة على جميع التخصصات بجامعة الكويت وباقي مؤسسات التعليم العالي وإعطاء نبذة وافيه لطلبة الثانوية مما يسهل عليهم قراراتهم بشأن اختيار التخصص الذي سيحدد مسار حياتهم الدراسية والعلمية في المستقبل. وأضاف أن جميع مكاتب التوجيه والإرشاد وعمادة القبول والتسجيل ومركز اللغات بالجامعة والجامعات الخاصة ووزارة التعليم العالي متواجدة في مكان واحد مما سيساهم في توفير الوقت والمكان للطلبة وسيتعرفون على جميع التخصصات ويحصلوا على كافة المعلومات التي سيحتاجونها لكي

يختاروا تخصصهم في المستقبل، مشيراً إلى أن الهدف من اختيار هذا الوقت لهذا المعرض هو تخرج العديد من طلبة الثانوية وتقديمهم للالتحاق بجامعة الكويت. بدوره، قال مراقب إدارة الإرشاد الأكاديمي فالح المسعود أن الإدارة حرصت على تواجد جميع الكليات والإدارات داخل الجامعة، وذلك بهدف توفير الوقت وتقديم المعلومة السريعة للطلاب. وأشار المسعود بتعاون إدارات الجامعة ومؤسسات التعليم من خلال مشاركتهم الفعالة خلال فترة معرض الفروض الدراسية الثالث، مممناً دور الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة من خلال رعايته للمعرض.



صباح البحر

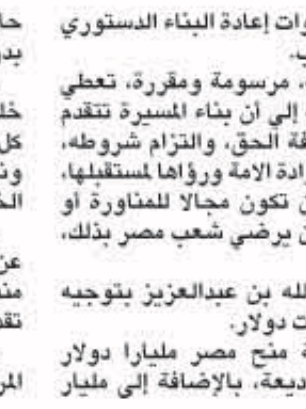
الأنصاري: «التطبيقي» تفتح باب القبول لدفعة يوليو 2013 في 14 الجاري



أحمد الأنصاري

البحر: استكمال الهيكل التنظيمي ضرورة لتطوير العمل في «التطبيقي»

أكدت نائب المدير العام للتخطيط والتنمية صباح البحر أن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تقوم على إعداد مقترح هيكل تنظيمي جديد يشمل كافة قطاعات الهيئة بعد إدخال تعديلات على الهيكل الحالي وذلك لتطوير العلاقات بين مراكز العمل والوحدات التنظيمية داخل الهيئة، مشددة على أهمية استكمال الهيكل التنظيمي نظراً لأهميته بالتعاون والتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بما يتماشى مع التوسعات والمسؤوليات وتطوير العمل بالهيئة. وفي نفس السياق فقد تم تشكيل فريق عمل لإعداد الهيكل التنظيمي للكلية، وكمرحلة أولى لعمل الفريق فقد قام بالإطلاع على الهيكل التنظيمي للجامعات المناظرة محلياً وإقليمياً للوقوف على الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها إلى جانب الإطلاع على جميع ما سبق من قرارات خاصة بهيكل هذه الكليات. وقالت البحر إنه سوف يتبع هذه المرحلة، القيام بدراسة ميدانية عن طريق زيارات للكليات ومقابلة قياداتها ومسؤوليها لمعرفة آراءهم ومقترحاتهم في تطوير الهيكل التنظيمي الحالي، وفي المرحلة الأخيرة سيتم وضع مقترح الهيكل الجديد لهذه الكليات ليعرض على مدير عام الهيئة تمهيداً لإرساله لديوان الخدمة المدنية لأبداء ملاحظاته واقتراحاته عليه.



صباح البحر

حامد جفران محسن الحسيني بينما تنازل في الدائرة الخامسة مشعل بدر محمد العتيبي، وشهد يوم أمس تنازل خمسة مرشحين عن ترشحهم هم دعيح خليفة محمد المتعب في الدائرة الثالثة كما تنازل في الدائرة الرابعة كل من محمد لافي عبد العازمي وناصر خلف بهلول ثامر الشمري ونافيد عبدالله موسم سعاف الديحاني بينما تنازل في الدائرة الخامسة تركي محمد فلاح المجلية العازمي. وكان مرشح الدائرة الثالثة مشاري محمد جاسم العنجري قد تنازل عن ترشحه في الرابع من يوليو الجاري ليلبلغ بذلك عدد المتنازليين منذ فتح باب الترشح 14 مرشحاً من إجمالي 418 مرشحاً ومرشحة تقدموا بأوراق ترشحهم للانتخابات.

ووفقاً لقانون الانتخاب فإن باب التنازل سيبقى مفتوحاً أمام المرشحين إلى ما قبل يوم الاقتراع المقرر في 27 الجاري بسبعة أيام.

التعليم العالي

الذي اتخذ مجلس التعليم العالي البحريني في اجتماعه أمس اشترط قيام جامعة تكون بتقديم تعهد كتابي بصحة كشف كل شهادة على حدة ومضمونها وتحميل الجامعة المسؤولية المدنية والجنائية إذا ما تبين لاحقاً أنه لا يعكس الواقع أو كان غير دقيق. وأوضح أن القرار إلزام أيضاً جامعة بلون للعلوم والتكنولوجيا بتقديم هذه الكشف مصحوبة بالتعهد وفقاً للصيغة التي تعتمدها الامانة العامة لمجلس التعليم العالي في مملكة البحرين الشقيقة اعتباراً من تاريخ 2013/7/23.

وتضمن الوزير الجحرف مبادرة الوزير النعيمي بالاتصال به وحرصه ومتابعته لمشكلة الطلبة الكويتيين خريجي جامعة بلون وجهوده المشكورة لحل هذه القضية التي كانت تؤرق عدداً من أبنائنا الطلبة مشيراً إلى الاتصالات المستمرة بين الجانبين لحل هذه المشكلة. ولفت في هذا الصدد أيضاً إلى الزيارة التي قام بها وكيل وزارة التعليم العالي راشد النويض إلى مملكة البحرين الشقيقة في شهر يونيو الماضي واستقبال الوزير النعيمي له لبحث هذا الموضوع.

وهذا الوزير الجحرف الطلبة الكويتيين على صدور هذا القرار مؤكداً حرص وزارة التعليم العالي في دولة الكويت على رعاية شؤون أبنائنا الطلبة أينما كانوا في دول الابتعاث. وشدد على ضرورة التواصل المستمر بين الطلبة ووزارة التعليم العالي ووجوب الالتزام بجميع التعليمات واللوائح المنظمة لدراساتهم في الخارج. وأعرب عن خالص الشكر للمكتب الثقافي لدولة الكويت في مملكة البحرين على جهوده التي ساهمت بحل مشكلة الطلبة الكويتيين خريجي جامعة بلون للعلوم والتكنولوجيا.

«الكهرباء»: حريصون

وتقطير المياه المهندس ابياد علي الفلاح في تصريح صحفي أمس أن الوزارة لا تالو جهداً في البحث عن أماكن على الشريط الساحلي للخليج العربي لإقامة محطات لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه. وأضاف الفلاح أن الوزارة تدرك جيداً أن الاعتماد على الموارد الأحفورية لتشغيل محطات توليد القوى الكهربائية التقليدية قد لا يستمر على المدى البعيد لذا تم اتخاذ خطوات ملموسة والتنسيق مع دول معنية وشركات صناعية للوقوف على إمكانية استغلال الموارد الطبيعية كالطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بما يكفي لسد أي عجز قد يطرأ خلال السنوات المقبلة على معدلات الاستهلاك المزايده بشكل مطرد.

وأوضح أن مجمل تلك الخطوات ستكون على المنظر البعيد بينما على المنظر القريب وتحديداً في السنوات المقبلة قامت الوزارة بخطوات في هذا الصدد طبقاً لمعدلات الاستهلاك التي تقوم برصدها باستمرار ومقارنتها بالطاقة الإنتاجية لمحطات العاملة من الكهرباء والماء، وأشار إلى توقيع الوزارة عقدتين في مايو الماضي مع إحدى الشركات المحلية لتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وحدات توربينات غازية تعمل بنظام الدورة المفتوحة في كل من محطة الزور الجنوبية ومحطة الصبية بطاقة إنتاجية لكل منهما 500 ميغاوات إلى سبعة أجماليه 1000 ميغاوات لتلبية الاحتياج من الطاقة الكهربائية على المدى القصير.

جدول مواقيت محددة لكل خطوة من خطوات إعادة البناء الدستوري على النحو الذي يحقق ويكفل إرادة الشعب. ومعني ذلك أن معالم الطريق واضحة، مرسومة ومقررة، تعطي للجميع ما هو أكثر من الكفاية للطمانينة إلى أن بناء المسيرة تتقدم على نحو واثق وشفاف على طريق معرفة الحق، والتمسك بشروطه، وليس لأي طرف بعد ذلك أن يخرج على إرادة الامة ورؤاها لمستقبلها، لأن مصائر الأوطان أهم وأقدس من أن تكون مجالا للمناورة أو للتعليل مهما كانت الأعمار والحجج، ولن يرضي شعب مصر بذلك، ولن تقبل به القوات المسلحة.

هذا وأمر العالم السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتوجيه حزمة مساعدات إلى مصر تقدر بـ٥ مليارات دولار. وتضمن حزمة المساعدات السعودية منح مصر مليارا دولار منتجات بقطعة وغاز، ومليارا دولارا كوديعة، بالإضافة إلى مليار دولار نقدا.

وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها قدمت دعما لمصر بقيمة ثلاثة مليارات دولار منها مليارا دولار كوديعة ومليار دولار كمنحة فضلا عن دعم بالطاقة والمواد البترولية. هذا وأعلنت حركة تمرد رفضها الإعلان الدستوري الجديد معتبرة أنه يرسى أسسا «دكتاتورية جديدة».

وقالت الحركة في تغريدات متتالية على حسابها على تويتر أنها «لا يمكن أن تقبل الإعلان الدستوري لأنه يرسى أسس دكتاتورية جديدة» «معتبرة أنه يتضمن مواد لإلغاء «السلمية» الأخرى «للدكتاتورية» وثالثة «الجيش».

وعان المتحدث باسم حركة تمرد، محمود بدر أكد أن الإعلان الدستوري الذي صدر أمس الأول لم يتم عرضه على الحركة ولا على الدكتور محمد البرادعي وأن الحركة فوجئت به مثل الجميع. وأوضح أن الدكتور محمد البرادعي بالتعاون مع الحكومة مطلوب متى ذو الفكار وبعض الدستوريين يدعون الآن التعديلات المطلوب إدخالها على الإعلان الدستوري وستسلمها الرئاسة في وقت لاحق، مؤكداً حرصه على إجاح المرحلة الانتقالية حتى النهاية والانتهاه من تشكيل الحكومة حتى تبدأ العمل سرعياً لرفع المعاناة عن المواطنين البسطاء دون الإخلال بمبادئ الثورة وأهدافها.

ومن جهتها قالت حركة شباب 6 أبريل تعليقاً على الإعلان الدستوري الجديد: «كما نود أن يأتي الإعلان الدستوري بالتوافق ويتجنب أخطاء الماضي القريب»، مشيرة إلى أن «الإعلان صدر ولم يشترك في إصداره أي من القوى السياسية المصرية وأصدره رئيس الجمهورية المؤقت منفرداً»، مطالبة بأن يتم التوافق على الإعلان الدستوري بين ممثلي الشعب المصري ولا يتم الانفراد به من قبل رئيس الجمهورية المؤقت.

وقالت روسيا الاتحادية أن الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور من شأنه استئناف العملية السياسية وتخفيف حدة التوتر في مصر. ودعت وزارة الخارجية الروسية جميع القوى السياسية في مصر إلى إبداء ضبط النفس وتحمل المسؤولية عن مصير المواطنين العائدين ومعالجة قضايا الخلاف بالسبل الدبلوماسية دون اللجوء إلى العنف.

«المواصلات» تؤجل

في تصريح صحفي أمس ان قرار التأجيل يأتي بناء على توجيهات وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان المهندس سالم الأنيشة ووكيل الوزارة المهندس حميد القطان وضمن إطار سعي «المواصلات» إلى تخفيف الأعباء المادية عن المشتركين من مواطنين ومقيمين خلال الشهر الفضيل.

يذكر أن الوزارة تتيج لمشتركيها سداد فواتيرهم عبر موقعها الإلكتروني وموقع البوابة الإلكترونية الحكومية الرسمية فضلاً عن خدمة الاستعلام الصوتي لمعرفة الرصيد المالي على الرقم 123».

تنازل ثمانية

في الدائرة الثانية» كل من حسين سردار علي فريدون وسعود مكي ناصر ذيب الهاجري وسلمان ناصر الرشدي وعوض خلف قعود شحاذ العنزي.

وأضافت أنه تنازل في الدائرة الثالثة كل من أحمد يوسف أحمد المليفي وعادل جاسم محمد البرجس في حين تنازل في الدائرة الرابعة

وأضاف: «مجلسنا المبطل أكثر مجلس صدر قوانين تتعلق بالجانب الاقتصادي».

وتعهد مرشح الدائرة الثالثة خالد الفريح بفتح الملف الأمني بكل ما يحتويه من وثائق ومستندات تبين حجم الخلل الحادث، مشيراً إلى أنه يعرف كل كبيرة وصغيرة عن هذا الملف ولن تنتهيه الضغوط التي مورست ولأنزال عليه من أجل التخلي عن القيام بدوره في حفظ أمن واستقرار الكويت.

وقال الفريح في مؤتمر صحفي عقده بديوانه ان «الوضع الأمني مخيف في الكويت، ولكن لو يعلمون أن هناك قانوناً يطبق فسيرتد الجميع». متسائلاً: «لماذا لم تعالج القضية الأمنية، ووجه رسالة إلى الجميع بأن هذه القوانين شرعت لمعالجة الملف الأمني والزام الحكومة بتنفيذ الأحكام، مشيراً إلى ان المواطن هو الدولة وعلى الدولة حماية من الأنفلتات الأمنية.

وعن سؤاله بما هو المطلوب من الحكومة في الفترة المقبلة، قال يتعين أن تكون جادة وشفافة وحيدة وحاسمة في اتخاذ القرار، موجها رسالة إلى المقاطعين بأنهم على خطأ، متسائلاً في الوقت نفسه لماذا تقاطع فإذا كتكت تريد إبطال رسالة، فهذه قاعة عبدالله السلام، وأطلب ما تشاء، رفضا النزول إلى الشارع والاحتكام له.

من ناحيته رأى مرشح الدائرة الخامسة خالد العبيدي أن حل المشكلات العالقة مثل البطالة والموور والبيدون جاهز ولكن الحكومة تتعمد التسويف لإنهاء الرأي العام وإشغاله عن قضايا فساد.

وقال إن مشكلة البطالة بالإمكان حلها على وجه السرعة من خلال خطة عمل إجرائية تظهر نتائجها خلال الثلاث أشهر الأولى إلى أن تنتهي بنسبة 85 في المئة، معلناً عن امتلاكه مشروعا متكاملًا يستقدم به إذا كتب الله له النجاح. وأضاف أنه سيخرج به الحكومة والمجلس إن لم يتم إقراره بالإجماع.

في ذلك أظهرت دراسة أكاديمية أن الأولويات التي تشغل تفكير الناخب الكويتي إلى «أمة 2013» تصورها الأخلاق بالمرتبة الأولى، ثم احترام القانون وتطبيقه ثانياً، فالسكن ثالثاً، في حين حلت مهامهم تتعلق بالسياسات الخارجية في المرتبة الأخيرة. وقالت الدراسة التي أعدها استاذ الاعلام بجامعة الكويت، ورئيس الجمعية العربية الأمريكية لاساتذة الاتصال الدكتور يوسف الفيلكاوي: أن التربية والتعليم جاء في المرتبة الرابعة، بينما جاء علاج المشكلة المرورية في المرتبة الخامسة، ومكافحة العنف والإجرام بالمرتبة السادسة بالنسبة لتلك الأولويات.

وتضمنت الدراسة مشاركة شريحة عشوائية منتظمة من الناخبين الكويتيين بلغ عددهم 2388 ناخباً وناخبة، وتراوح أعمارهم بين 18 وما فوق 50 عاماً موزعين على المحافظات الست إلى جانب تميز العينة بمقاوت المستوي التعليمي والمهني. ورأت أن القضايا التي يتم تناولها في وسائل الاعلام المختلفة، كقضية إسقاط القروض والغلاء لا ترقى إلى مصاف القضايا الخمس الرئيسة التي تشغل بال المواطنين، بل تقدم عليها من حيث الأهمية أولوية علاج المشكلة المرورية، مرجعة سبب تقدمها إلى أنها تمس حياة المواطن يومياً.

ولفتت الدراسة إلى أن اهتمام المواطنين حيال أداء الحكومة احتل مركزاً متقدماً على اهتمامهم بأولويات أخرى بارزة، مثل أولوية إسقاط القروض أو ما يتعلق بالامن الخارجي والعلاقات الخارجية، كما توصلت إلى وجود اختلافات واضحة ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الموضوعات التي تهتمهم لاسيما في موضوع الأخلاق وأداء البرلمان وأداء الحكومة والمستقبل الوظيفي والغلاء.

مصر: البرادعي

يتحتم إنجازها في الأيام والأسابيع المقبلة. وتابع البيان إن جماهير الشعب والقوات المسلحة وراهما لا تريد لأحد أن يتجاوز حد الصواب في هذه اللحظة، أو يجنح عن الطريق متخطياً حدود الأمن والسلامة، مندفعاً إلى ذلك سواء برغبات أنانية أو جوع متعصب أو عصبي، ومن ثم يعرض الوطن ويعرض المواطنين لما لا بد من تجنبه.

وبين البيان أن على الجميع أن يرتفعوا إلى مستوى المبادئ التي يمثلها شهر الصيام من تجرد خالص لله ومن إيمان ملزم بالوطن أولاً وأخيراً. وشدد البيان على أن رئيس الجمهورية المؤقت وهو الممثل الشرعي لاعي منصة قضاء في مصر بصفته رئيس المحكمة الدستورية العليا – قد أصدر إعلاناً دستوريا يغطي المرحلة الانتقالية، وقد أعلن معه

الأمير: ليدم

ويبحث صاحب السمو ببرقيات شكر جوابية ضمنها شكره وتقديره على ما أ عربوا عنه من مشاعر طيبة ودعوات صادقة سائلاً سموه المولى تعالى أن يعيد هذا الشهر الكريم على الوطن العزيز والمواطنين الكرام بالخير والبركات وأن يديم نعمة الأمن والأمان والرخاء على ربوع الوطن الغالي ويحفظه من كل سوء ويحقق للامتين العربية والإسلامية كل ماتطلعان إليه من عزة ورفعة ونماء وأن يسود الأمن والسلام شعوب العالم كافة.

الانتخابات تستوفي

قانونية أن تقضي المحكمة برفض الدعوى وتثبيت الانتخابات في موعدا المقرر 27 الجاري.

من جهتهم واصل المرشحون للانتخابات القادمة طرح رؤاهم وتصوراتهم لمعالجة الأزمات والقضايا الكويتي، حيث أكد عضو التحالف الإسلامي الوطني النائب السابق عدنان عبدالصمد أن «الانتخابات السابقة كان فيها تحد في فشل الانتخابات، لكن بفضل جهود الناخبين المباركة انتقدت الكويت من نق مظلم».

وتذكر أن بعض المقاطعين متالمون من مقاطعتهم للانتخابات والبعض منهم يحسم بحكم المحكمة الدستورية ليشارك، والبعض لا يشارك لأنه يعلم أنه لن يصل، مؤكداً كذلك أن بعض المقاطعين ترشحوا باسماء أخرى، وهناك برامج لإثارة الفتنة الطائفية في الكويت، ولعن الله من أيقظ الفتنة الثائمتة.

وشدد النائب السابق يوسف الزلزلة على أنه يجب تطبيق مواد الدستور بحذافيره وتطبيق مبدأ التعاون بين السلطين، لافتاً إلى أن الاستجواب ليس تجريباً للأشخاص، وإنما هو محاولة لتقويم الأداء الحكومي ومحاربة الفساد.

بدوره أوضح مرشح الدائرة الخامسة المحامي سعود السبيعي أن الشعب الكويتي عانى خلال السنوات الماضية من عدم قدرة الحكومة على استيعاب طموحات المواطن، وفي مقابل ذلك كانت هناك مجالس أمة عاجزة عن التعبير عنها، فلا الحكومة استوعبت ولا المجلس استطاع أن يعبر عنها فبين عجزهما كان العجز بالانحياز.

وقال السبيعي أن القاسم المشترك بين مجالس الامة والحكومات المتعاقبة هو الفشل في تحقيق التنمية المطلوبة.

من جهته حذر مرشح الدائرة الثانية أحمد لاري من خطورة تداعيات ما تعيشه المنطقة على الواقع الكويتي، قائلاً: إن التحدي القادم الذي تواجه الكويت من أخطر التحديات التي تهددنا وجودنا على هذه الأرض الطيبة.

ودعا لاري في ندوة «مستقبل وطن» لإطلاق حملته الانتخابية، إلى المشاركة الكثيفة في انتخابات 27 يوليو الجاري قائلاً: «نحتاج مجلس أمة يكون جزءاً من الحل.. لا جزءاً من المشكلة.. نحتاج أعضاء يسعون لإنقاذ البلد وليس أعضاء يسعون للمصالح الخاصة».

وطالب لاري الحكومة بأن يكون «لديها رؤية استراتيجية»، وقال: «المسؤولية اليوم، الأكبر والأخطر والأهم، هي على الحكومة لتضع عجلة قطار التنمية على المسار الصحيح والواضح، وأن يكون تشكيلها عاكساً لمخرجات العملية الانتخابية».

بدوره أكد مرشح الدائرة الخامسة مطلق غزاي العتيبي أن الجهود المبذولة من عمر الحياة السياسية الكويتية تتطلب تضاضف الوجود والتعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية في سبيل الارتقاء بالوطن»، مشدداً على أن «السلطة التنفيذية مطالبة بتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين من أجل إعادة ثقة الشعب الكويتي فيها بعد انتكاساتها السابقة وعدم التزامها في تحقيق المشاريع التنموية التي وعدت بها سابقاً».

وحذر مرشح الدائرة الثالثة يعقوب الصانع من أن «ظاهرة شراء الذمم موجودة ونسعى لمحاربتها، والحمد لله هي ظاهرة قليلة بالدائرة الثالثة». وزاد في افتتاح مقرة الانتخابي في العديلية: «نحتاج ملئت لإصلاح السلطة القضائية يعمل في استحداث قضاء مجلس الدولة والنيابة الإدارية وقانون استقلال القضاء».

وتابع: «لا يوجد لدينا انقلابات أممي بل جرائم كسائر دول العالم لكن المشكلة أنه لا يوجد لدينا منظومة أمنية حقيقية كدول الخليج فلا رصد لدينا للمشكلات التي تحدث مستقبلا وطلبت في المجلس السابق جلسة خاصة لذلك».